ترأس اجتماعاً توجيهياً للوزارة الجديدة بعد أدائها اليمين الدستورية أمامه

الرئيس الأسد: العنوان الأساسي الآن كيف يمكن أن نقف مع أشقائنا في لبنان بكل المجالات من دون استثناء ومن دون تردد

الوطن

أكد الرئيس بشار الأسد أن الساعات الأولى لعمل الحكومة الجديدة وقبل كل العناوين الأخرى يجب أن يكون الوقوف مع أشقائنا في لبنان بكل المجالات وبكل القطاعات من دون استثناء ومن دون تردد.

وقال الرئيس الأسد خلال ترؤسه أمس اجتماعاً توجيهياً للوزارة الجديدة بعد أدائها اليمين الدستورية أمامه خصصه للوضع الاقتصادي والداخلي: إن التعديل أو التغيير هو ليس هدفاً بحد ذاتهِ وإنما هو أداة وهو فرصة جديدة للتجديد، موضحاً أن أول تحد تواجهه أي حكومة جديدة هو أن تحول هذه الآمال المبنية على الأفراد إلى آمال مبنية على المؤسسات، مشيراً إلى أنه من الطبيعي أن يكون الهدف الأول لأي مؤسسة عامة هو أن تبدأ بتخفيف وطأة الظروف على المواطن، مشدداً على المنظومة الحالية وخاصة الإدارية والاقتصادية لا يمكن أن تستمر وهذا العنوان الأساس، وبأنه لا نستطيع أن نطلب من المواطن تحديد ما هو الممكن وغير ممكن فهو مرجعيته ما يعلن في البيان الوزاري، لافتاً إلى أن ألف باء الواقعية هو أن المنظومة الحالية وخاصة الإدارية والاقتصادية لا يمكن أن تستمر، وكل يوم نتأخر فيه بالإصلاح وبالتغيير سوف ندفع ثمناً أكبر بكثير، موضحاً أن الحكومات المتعاقبة ونحن كمسؤولين في الدولة اتبعنا سياسة الترقيع وليس سياسة التغيير، لذلك سياسة الترقيع لم تعد نافعة، مبيناً أنه لا نستطيع أن نعول كثيراً على ما يسميه البعض الانفتاح على سورية، لأن الانفتاح ذو الطابع السياسي لن يقوم بحمل الاقتصاد في سورية.

وأضاف الرئيس الأسد أتمنى أن تكون الحكومة الجديدة على قدر الآمال الكبيرة للمواطنين السوريين، والتعديل أو التغيير هو ليس هدفاً بحد ذاته وإنما هو أداة وهو فرصة جديدة للتجديد، للتطوير وللنهوض بالوضع العام في الوطن، ومن الطبيعي أن تكون هذه الآمال التي نلمسها في المجتمع بشكلٍ عام مبنية على الأشخاص، هذه هي الحالة الطبيعية، ولكن أول تحد تواجهه أي حكومة جديدة هو أن تحول هذه الآمال المبنية على الأفراد إلى آمال مبنية على المؤسسات عبر السياسات، عبر الخطط المثمرة الناجمة عن حوار فاعل داخل مؤسسة مجلس الوزراء، بين أعضاء الفريق الحكومي، مع المؤسسات الحكومية أو مؤسسات الدولة بشكل عام، المؤسسات الأخرى مع المؤسسات الأهلية كالمنظمات الشعبية وغيرها ومع شرائح المجتمع كافة.

تخفيف وطأة الظروف عن المواطن

وتابع الرئيس الأسد: تبدؤون أعمالكم اليوم في ظروف صعبة جداً وأيضاً من الطبيعي أن يكون الهدف الأول لأي مؤسسة عامة هو أن تبدأ بتخفيف وطأة الظروف عن المواطن ولكن هل يمكن أن تقوم بهذا العمل من دون أن نخفف الوطأة عن الحكومة ذاتها، من دون أن نسهل الطريق لأي فريق حكومي بمستوياته المختلفة وبمؤسساته المختلفة، لا. ما الذي أقصده وكيف، أولاً وأول خطوة لتسهيل الطريق أمام أي حكومة هو ألا ترفع سقف التوقعات فوق الممكن، ألا تقدم وعوداً غير قابلة للتنفيذ.

وقال: هذه الآمال ترتفع وتكون النتائج المزيد من الإحباط، ويقضي المسؤول ومعه المواطن سنوات خلال فترة وجود الفريق الحكومي أو المسؤول حسب كل قطاع يلهث خلف تحقيق هذه الوعود من دون القدرة على تحقيقها، ما هي النتيجة، النتيجة المزيد من النقد والنقد الحاد للمسؤول، هذا النقد الذي نتهمه أو نصفه بأنه نقد غير موضوعي، على اعتبار أن هناك ظروفاً فرضت عدم تنفيذ هذه الوعود، لكن في الواقع ما هو غير موضوعي هو الوعود التي قدمت.

وبين الرئيس الأسد أنه بالنسبة للمواطن لا نستطيع أن نطلب منه أن يحدد ما هو الممكن وما هو غير ممكن، المواطن لديه مرجعية، المرجعية هي ما نعلنه في البيان الوزاري، في التصريحات في السياسات المعلنة في أي صيغة من صيغ الإعلان، مرجعية المواطن هي ما نقوله وما نعد به.

حكومة الواقع لا الأحلام

وقال: فإذاً أول طريق لنسهل عمل الحكومة في هذه الظروف الصعبة هي أن تكون هذه الحكومة حكومة الواقع لا حكومة الأحلام، لا أحد يريد سراباً، لا المواطن ولا أنتم ولا أي شخص، هذا الشيء يعكس في البيان الوزاري، بداية عبر بيان وزاري شفاف وواقعي ومبني بسياساته وبخططه على الحقائق أي بالمختصر هو بيان الممكن لا بيان المأمول.

وأشار الرئيس الأسد إلى أنه أحياناً نخلط بين الممكن والمأمول بالعمل الرسمي، لدينا الكثير من الآمال، كل واحد فينا لديه الكثير من الآمال والأحلام نستطيع أن نضع هذه الآمال في أي مكان ماعدا السياسات والخطط، هنا لا يوجد آمال، يوجد حقائق ويوجد وقائع.

على الحكومة أن تكون حكومة الواقع لا حكومة الأحلام

وتابع: ألف باء الواقعية التي أتحدث عنها هي أن المنظومة الحالية وخاصة الإدارية والاقتصادية لا يمكن أن تستمر، هذا العنوان الأساس، اليوم لو نظرنا إلى كل دول العالم بالمئات، مئات من الدول أعتقد بأن الدول التي تتبنى منظومات مشابهة لمنظوماتنا قد تكون أقل من أصابع اليد الواحدة، وأنا لو سئلت لا أذكر أي دولة بهذا الاتجاه، فهذا يعني بكل بساطة أننا نسير في اتجاه آخر، لا يمكن أن يكون معظم أو الأغلبية الساحقة من دول العالم بالاتجاه الخاطئ ونحن فقط بالاتجاه الصحيح، والنتائج تدل على ذلك، وأنا لا أتحدث عن نتائج الحرب بشكل عام أتحدث عن سياق عمره عقود من النظام الإداري والاقتصادي.

الأداء والإدارة

وأكد الرئيس الأسد أن السبب في هذا التأخر ليس جديداً هو سبب قديم قبل الحرب وقبل ذلك بكثير، لأنه كان لدينا بشكل عام في المجتمع السوري في الوطن قناعة عامة بأن المنظومة جيدة وأن أي خلل هو خلل في الأداء، خلل في الإدارة، خلل في الأشخاص لذلك كنا نبني آمالنا على تبديل الأشخاص وليس على تبديل المنظومة.

وقال: هذا الرفض القديم لهذا التغيير أدى لنتيجة واحدة أن الحكومات المتعاقبة ونحن كمسؤولين في الدولة اتبعنا سياسة الترقيع وليس سياسة التغيير، لو أتينا بقطعة قماش مهترئة وقمنا بترقيعها من وقت لآخر فمع كل هذا الترقيع لا بد من أن تصل إلى مرحلة التآكل النهائي، لذلك سياسة الترقيع لم تعد نافعة، وكل يوم نتأخر فيه بالإصلاح وبالتغيير سوف ندفع ثمناً أكبر بكثير، وسوف نصل لمرحلة التآكل الكلي التي يصبح معها الإصلاح غير ممكن، لذلك الزمن ضروري ومهم بالنسبة لنا جميعاً.

وتابع: علينا في هذا السياق أن نشرح السياسات بشكل واضح السياسات الكلية العامة، أن نشرح السياسات القطاعية، أن نشرح السياسات الوزارية، نشرح عن الأسباب الموضوعية والدوافع والعقبات والتحديات التي تدفع باتجاه تلك السياسات أو التي أحياناً نفرض علينا تلك السياسات، ليس بالضرورة أن تكون سياسات مبنية على قناعة، أحياناً تبنى حسب الظروف التي نمر بها، نشرح عن النتائج المتوقعة على الحالة العامة للمواطنين على كل جوانب المعاناة سلباً أو إيجاباً، نشرح عن إمكانية الحل لكثير من المشكلات، الحل إن كان كاملاً أو كان جزئياً أو عدم إمكانية حل مشكلة ما.

وبيّن الرئيس الأسد أن العناوين الجدلية كثيرة لأننا في مرحلة انتقالية، فعلينا أن نشرح ما هي النتائج المتوقعة أو القيمة المضافة لهذه السياسات، وبالمقابل ما هو الثمن الذي سندفعه إن لم نتبع تلك السياسات، وعلى كل جهة في المجتمع وفي المؤسسات أن تتحمل مسؤولية قرارها في هذا الموضوع، هذا بالنسبة للسياسات.

وقال الرئيس الأسد: طبعاً السياسات مهمة ولكن هناك شيء آخر يوازيها أهمية هو آلية القرار في مجلس الوزراء وفي مؤسسات الدولة بشكل عام، أحياناً نرى أن السياسات العامة هي سياسات مناسبة، وفي قطاع ما نرى أن السياسة الوزارية أيضاً مناسبة ولكن نأتي للواقع نرى أن التطبيق لا يتلاءم مع تلك السياسات، نعتقد مباشرة بأن هناك سوءاً في التنفيذ، الحقيقة ليست بهذا الاتجاه، باتجاه آخر تماماً، السبب هو أن هناك حلقة وسيطة بين السياسيين هي السياسات القطاعية، نحن نعاني من ضعف في السياسات القطاعية باعتبار أغلب القضايا والمواضيع والعناوين هي عناوين مرتبطة بأكثر من وزارة في الوقت نفسه، هنا يكمن لدينا الضعف الكبير، كيف نخطط وكيف نحدد سياسة قطاعية، وكيف نضع آليات مناسبة لتنفيذها ولقيادتها، تشكيل فريق قطاعي، هنا تكمن نقطة الضعف.

البنية الإدارية المتشابكة

وتابع: الجانب الآخر بالنسبة للعمل الحكومي والقرار هو البنى الإدارية المتشابكة بشكل غير منطقي لا يتناسب مع منطق المؤسسات، لدينا بنى كثيرة: هيئات ومجالس عليا وغير عليا، غير واضح أي منها يعمل في اتخاذ القرار ويشارك الحكومة في اتخاذ القرار، رغم أن هذا الكلام قد يكون في بعض جوانبه غير دستوري، البعض منها يشارك بالتخطيط، البعض منها استشاري ومن دون تحديد أسباب هذا التمايز، الشيء نفسه بالنسبة للوزارات نرى تداخلاً في الصلاحيات، نرى ازدواجية في المهام وغير ذلك من الأمور على مستوى القوانين التي صدرت عبر عقود من الزمن.

وأشار إلى أنه لدينا سؤال بالنسبة لهذه الجزئية والسياسات القطاعية، كثيراً ما نسمع مصطلحاً أو طرحاً بأنه لا يوجد تنسيق بين المسؤولين، الحقيقة أن سبب الخلل هو هذه النقطة وتحديداً السياسات القطاعية لأن العلاقة بين المسؤولين في المؤسسات العامة هي ليست علاقة بين فريق رياضي وفريق فني على المسرح، يعتمد على التنسيق والتناغم بين الأشخاص بناء على المواهب، بناء على القدرات الفردية.

التنسيق بين المؤسسات

وأكد الرئيس الأسد أن التنسيق بين المؤسسات يكون عبر السياسات، عندما لا تنسق السياسات لا يمكن للفريق أن ينسق، ويصدر عن تلك السياسات وتلك الآليات المختلفة التي ذكرتها قبل قليل آليات عمل واضحة، هنا يكون الربط بين الآليات الضعيفة وبين السياسات القطاعية غير الموجودة أو الضعيفة بشكل عام.

وقال: النقطة الثالثة بالنسبة للعمل الحكومي والقرار الحكومي بشكل عام هي تشوه المفاهيم، وأنا سأعطي مثالاً واحداً فقط قد يكون لدينا كثير من الأمثلة، نصدر قانوناً لمؤسسة وتقول مؤسسة اقتصادية بكل المنطق في كل العالم أن المؤسسة الاقتصادية تعني شيئاً وحيداً تعني أن المؤسسة أسست لكي تربح، لا يوجد مؤسسة اقتصادية أسست لكي تخسر، هذا هو المنطق، لكن نحن نؤسسها بالقانون كمؤسسة اقتصادية، ولكن بسياساتنا نجعلها خاسرة، نخسرها.. لماذا هذا التناقض، هل هي بالمنطق اقتصادية أم تتحول إلى مؤسسة خدمية أم أي شيء آخر.

الموارد المحدودة

وقال الرئيس الأسد: لا يمكن أن يكون لدينا مفاهيم باتجاه وسياسات باتجاه آخر، هذا يعني تشوهاً بالعمل، كل أنواع العمل، لا يمكن لهذا التشوه بالمفاهيم وغيرها الكثير من المفاهيم أن يساعد الفريق الحكومي على أن يبني سياسات مستقرة، لأننا نبني شيئاً لتطبق عكسه، وهذا الكلام غير سليم، صحيح أن إمكانات سورية محدودة وليس بسبب الحرب، دائماً إمكانات سورية محدودة بحكم الموارد الموجودة في هذا الوطن، المساحة، الظروف المختلفة، طبعاً الحرب جعلت هذه الموارد أكثر محدودية، ولكن أنا دائماً أقول إن مشكلتنا هي إدارة الموارد، عندما يكون لدينا سوء بالإدارة فسيكون لدينا سوء في إدارة كل القطاعات، منها إدارة الموارد سواء كانت موارد مادية أم موارد بشرية..

لا تعويل على الانفتاح السياسي

وتابع الرئيس الأسد: ولا نستطيع أن نعوّل كثيراً على ما يسميه البعض الانفتاح على سورية، الانفتاح ذو الطابع السياسي لن يقوم بحمل الاقتصاد في سورية، ليس بسبب الظروف السياسية أو الحصار أو الخوف من العقوبات الغربية، لا.. لا.. أبداً، لو عدنا إلى مرحلة ما قبل الحرب ما هو حجم الاستثمارات الأجنبية في سورية، محدود جداً، يعني بالأساس لم يبنَ الاقتصاد السوري في أحسن الظروف على الاستثمارات الأجنبية، فهناك نوع من الوهم بهذا الإطار.

وقال: أولاً يجب أن نعتمد على أنفسنا، ثانياً يجب أن نتعكن من صنع سياسات قادرة على إدارة الموارد بشكل فاعل، وعندها سوف نرى النتائج، لذلك أنا أقول المشكلة أحياناً ليست عدم وجود موارد، وإنما أحياناً سوء توزيع بالنسبة للموارد على قطاعات المجتمع وعلى المواطنين.

وشدد الرئيس الأسد: أمر على عدد من النقاط الأساسية التي أعتبرها من الإيجابيات لأن الفكرة لا تتطابق في كثير من الأحيان مع التطبيق.

وقال: لذلك علينا أن نعيد مراجعة هذا المشروع من الأساس، بعد سبع سنوات أين كنا، أين وصلنا، ما هي العثرات، ما هي الأخطاء، ما هي السلبيات، ما هي الأماكن التي يجب أن نغير فيها، ما هي الأماكن التي حولنا فيها المشروع الإداري بدلاً من أن يكون مشروعاً يعطي مرونة أحياناً بقيد، وفي مناطق أخرى يتحول إلى حلقة بيروقراطية، هذا ليس بالمخطط ولكن هذا ما يحصل بالتطبيق... فأين هي المشكلة، نعيد مراجعة المشروع على مستوى الحكومة ويقدم مقترحات ودراسة أين يمكن أن نقوم بالتطوير والتعديل.

الوقوف إلى جانب لبنان

وقال الرئيس الأسد: شاءت الأقدار والظروف أن تبدؤوا عملكم اليوم في ظل الهجمة الشرسة للصهاينة على أشقائنا في لبنان، جرائم بلا حدود من الصعب أن نصفها أو نتحدث عنها، ولكن مع الساعات الأولى لعملكم يجب أن يكون العنوان الأساسي الآن في هذه الساعات وفي تلك الأيام قبل كل العناوين الأخرى كيف يمكن أن نقف مع أشقائنا في لبنان بكل المجالات وبكل القطاعات من دون استثناء ومن دون تردد.

وختم: أتمنى لكم كل التوفيق في مهامكم الجسام. ولكن أنا على ثقة بأننا نستطيع جميعاً كمسؤولين وكمؤسسات بمختلف القطاعات ومهامها الدستورية أن نحقق الكثير للمواطنين وأهلاً وسهلاً بكم وشكراً لكم.

> أتمتة العمل الحكومي موضوع مهم جداً بالنسبة للشفافية ومكافحة الفساد
>
> نحتاج إلى قوانين متخصصة للحفاظ على كوادر جيدة وجذب المتميزة
>
> الانفتاح على سورية ذو طابع سياسي لن يقوم بحمل الاقتصاد

> كل يوم نتأخر فيه بالإصلاح وبالتغيير سوف ندفع ثمناً أكبر بكثير

> الحرب جعلت موارد سورية أكثر محدودية والمشكلة في إدارتها
>
> نؤسس المؤسسات الاقتصادية بالقانون ولكن بسياساتنا نجعلها خاسرة
>
> التنسيق بين المؤسسات لا يعتمد على التنسيق والتناغم والقدرات الفردية بل على السياسات